إطلاق مشروع لتعزيز إمكانية الوصول في المواقع السياحية

يسلط مفهوم السياحة الشاملة الضوء على ضمان تكافؤ الفرص وإمكانية الوصول للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والعائلات والفئات الأقل حظاً.

وبالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة السياحة والآثار ووزارة العمل، وبالشراكة مع البنك الدولي، يجري تنفيذ مشروعٍ استشاري وتحليلي يهدف إلى تطوير توصيات عملية لتحسين إمكانية الوصول في المواقع الأثرية والتاريخية، وبناء قدرات قطاع السياحة على تحقيق الشمولية من خلال إعداد مواد تدريبية متخصصة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تم تنفيذ زيارات ميدانية وعقد اجتماعات مع الجهات المعنية في عدد من المواقع السياحية، بهدف جمع المعلومات اللازمة لإعداد التوصيات واستكشاف فرص التحسين الممكنة.

ويحظى هذا المشروع بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص، الذي تتشارك في رئاسته وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي.

إعلان نفاذ نظام تقييم الأثر للتشريعات والسياسات

مندوبة عن رئيس الوزراء، أعلنت وزيرة الدولة لتطوير القطاع العام المهندية بدرية البلبيسي، وبمشاركة وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، زينة طوقان، نفاذ نظام تقييم أثر التشريعات والسياسات، وذلك خلال حفل الإطلاق الذي عُقد في 9 أيلول.

ويُعد هذا الحدث، الذي نظمته وحدة التنظيم الجيد في رئاسة الوزراء بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، محطةً مهمة في مسيرة الأردن نحو تحديث عملية صنع السياسات وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبما يتماشى مع خارطة تحديث القطاع العام.

وفي كلمتها، أكدت معالي زينة طوقان أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي دعمت تطوير منصة "تواصَل"، التي تتيح لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، الاطلاع على مسودات السياسات والتشريعات وتقديم آرائهم وملاحظاتهم، والمشاركة في صنع القرار.

وأشارت إلى أن الوزارة وبالتعاون مع الشركاء ستواصل عملية المراجعة الدورية لمخرجات التطبيق العملي للنظام، وتحديث الدليل الإرشادي لسياسة تقييم الأثر الذي تبنته الحكومة في العام 2022، ليبقى مرجعاً حياً ومرناً يواكب التطورات ويستجيب للتحديات الجديدة.

وكخطوة تنفيذية متقدمة لترسيخ نهج التنظيم الجيد في العمل الحكومي، أقرّ مجلس الوزراء، في 5 تشرين الثاني، تعليمات إعداد دراسات تقييم الأثر لسنة 2025، والتي تُوضّح الخطوات الفنية والتنظيمية الواجب اتباعها، وتُحدد معايير وضوابط لإشراف وحدة التنظيم الجيد، بما في ذلك تحديد مسار ومستوى الدراسة وتوثيق المشاورات مع أصحاب المصلحة.

ولمزيد من التقدم ودعم التنفيذ، تم تشكيل فريق عمل الممارسات التنظيمية الجيدة، الذي تترأسه بشكلٍ مشترك وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووحدة التنظيم الجيد، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الحكومية وشركاء التنمية.

يهدف الفريق إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والشركاء الدوليين والمانحين، وضمان الاتساق وتجنّب الازدواجية في تنفيذ المشاريع، إلى جانب بحث فرص التمويل للمبادرات التي تدعم الإصلاح الإداري والمؤسسي. وقد عقد الفريق اجتماعه الأول في شهر تشرين الأول.

ويأتي هذا الإصلاح ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية وخارطة طريق تحديث القطاع العام، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، إلى جانب دعم إضافي من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

لقراءة الخبر كاملًا: إعلان نفاذ نظام تقييم الأثر للتشريعات والسياسات | عقد الاجتماع الأول لمجموعة عمل التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات

زيارة ميدانية للجهات المانحة تستعرض التقدم المحرز في إصلاحات تيسير التجارة

في إطار الجهود المستمرة لتعزيز إصلاحات تيسير التجارة في الأردن، نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي ودائرة الجمارك الأردنية، في 3 تشرين الثاني 2025، زيارة ميدانية للمانحين إلى مركز جمرك عمان الجديد، لاستعراض التقدّم المُحرز بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

وشارك في الزيارة ممثلون عن حكومات كل من هولندا والنرويج وألمانيا وكندا وسويسرا، حيث قدّم فريق الجمارك عرضًا لأبرز المشاريع التي أسهمت في تحسين بيئة العمل، وتعزيز الأداء اللوجستي، ورفع مستوى رضا المتعاملين.

وأكد عطوفة مدير عام دائرة الجمارك الأردنية، لواء جمارك أحمد العكاليك، أن دعم الصندوق مكّن الدائرة من تنفيذ مشاريع نوعية أسهمت في رفع الكفاءة المؤسسية، وتيسير التجارة، وجذب الاستثمار، مشيرًا إلى أن العمل جارٍ حاليًا على تحديث أنظمة إدارة المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات.

وخلال الزيارة، استعرض فريق الجمارك المشاريع الرئيسية التي تم تنفيذها بدعم من الصندوق، والمشاريع قيد التنفيذ، وأثرها في تطوير الأداء وتحسين الخدمات.

وانطلاقًا من مبدأ الشراكة وأهمية التغذية الراجعة، شارك عدد من ممثلي شركات القطاع الخاص تجاربهم المباشرة حول أثر هذه الإصلاحات في تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وتقليل أوقات المعالجة، وتعزيز القدرة على التنبؤ والشفافية، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات التجارية وتحسين جودة الخدمات الجمركية.

لمزيد من التفاصيل: زيارة ميدانية للجهات المانحة تستعرض التقدم المحرز في إصلاحات تيسير التجارة | تقرير قصصي: الإصلاحات الجمركية

إقرار نظامين جديدين لمكاتب وشركات السياحة والسفر وخدمات أدلاء السياح

أقرّ مجلس الوزراء في تشرين الأول 2025 نظامين جديدين، أحدهما يتعلق بمكاتب وشركات السياحة والسفر، والآخر بخدمات أدلاء السياح.

ويهدف النظامان إلى تنظيم عمل مكاتب وشركات السياحة والسفر وتنظيم مهنة أدلاء السياح، وذلك استنادًا إلى أحكام قانون السياحة رقم (20) لسنة 1988 وتعديلاته، بما يضمن رفع جودة الخدمات المقدَّمة وتعزيز المعايير المهنية في القطاع السياحي.

وقد جرى دعم تطوير النظامين من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، في إطار أجندة إصلاحات قطاع السياحة المدرجة ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية.

ورشة عمل تدريبية حول تعزيز تمكين المرأة في قطاع النقل العام

عقدت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالشراكة مع البنك الدولي وبالتعاون مع هيئة تنظيم النقل البري والجهة الاستشارية المنفذة، ورشة تدريبية ضمن إطار برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن.. وتهدف هذه المبادرة، المدعومة من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، إلى تحسين وصول المرأة إلى وسائل النقل العام الآمنة والميسّرة، بما يدعم مشاركتها في سوق العمل.

ويهدف المشروع إلى إنشاء وتأهيل 30 موقفًا للحافلات في محافظات عمّان، إربد، عجلون، البلقاء، الطفيلة، والزرقاء خلال الفترة 2026–2028، وفق معايير هندسية وبيئية حديثة تضمن السلامة وإمكانية الوصول والاستدامة في ظل التغير المناخي.كما يتضمن المشروع إعداد خطة وطنية لتعزيز سلامة وأمن المرأة في وسائل النقل العام، وإطلاق معايير وطنية لتصميم مواقف الحافلات تراعي احتياجات المرأة، بما يضمن توزيعًا جغرافيًا عادلاً ومتوازنًا للمواقع المختارة.

وخلال الورشة، تم تدريب كوادر هيئة تنظيم النقل البري من المهندسين ومديري المكاتب على تطبيق الإرشادات التصميمية لمواقف الحافلات وربطها بالمواقع الفعلية، استنادًا إلى تقريري إرشادات تصميم مواقف الحافلات واختيار 30 موقعًا لمواقف الحافلات. ويسهم هذا التدريب في إعداد دليل إرشادي متكامل لتسهيل اختيار مواقع المواقف والنماذج التصميمية الملائمة لها.

تعزيز أجندة تيسير التجارة في الأردن

في منتصف أيلول، اختُتمت ورشة عمل استراتيجية وخارطة طريق اتفاقية تيسير التجارة الأردنية، التي نُظِّمت بالتنسيق الوثيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين والبنك الدولي، وذلك بعد يومين من النقاش المركّز حول سبل تعزيز البيئة التجارية في الأردن وتطوير تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

شهدت الورشة مشاركة نحو 50 ممثلاً عن الجهات الحكومية الرئيسية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، بما يضمن دمج وجهات النظر الرسمية والتجارية في الاستراتيجية وخارطة الطريق. حيث استعرض ممثلو الجهات الحكومية في اليوم الأول التقدم المحرز ونتائج التقييم الذاتي، وحدّدوا الإجراءات ذات الأولوية للتنفيذ والدعم المطلوب من شركاء التنمية لكل إجراء. أما اليوم الثاني، فركّز على إشراك ممثلي القطاع الخاص لضمان مواءمة الاستراتيجية مع احتياجات بيئة الأعمال.

وستشكّل مخرجات هذه الورشة أساسًا لخارطة طريق عملية ومحددة زمنياً، تقود المرحلة المقبلة من جهود تيسير التجارة في الأردن وتدعم مسار النمو الاقتصادي المستدام.

الأردن يحقق ثلث أهداف برنامج الاستثمارات الشاملة المستجيبة للمناخ بدعم من البنك الدولي

أظهر تقرير للبنك الدولي أن الأردن أنجز ما نسبته ثلث أهداف برنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ في الأردن.

ويدعم هذا البرنامج جهود المملكة تعزيز الاستثمار في المشاريع المستجيبة للمناخ، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الشفافية في إدارة الاستثمارات الحكومية. وحتى 28 تموز 2025، تم صرف ما مجموعه 500.16 مليون دولار أمريكي من التمويل المخصص. وشهدت الفترة الماضية تحقيق العديد من الإنجازات، من بينها التقدم في إصدار السند الأخضر السيادي واعتماد التصنيف الأخضر الوطني ، ورفع تصنيف الأردن في الاستثمارات الحكومية المستجيبة للمناخ من D إلى B. كما تم تبسيط إجراءات 16 ترخيصًا قطاعيًا وتحويل ثلاثة منها إلى خدمات إلكترونية بالكامل، فضلًا عن تشغيل السجل الوطني للخدمات الحكومية وإضافة 2500 بطاقة خدمة.

مناقشة مسودة خارطة طريق إشراك المواطنين في العمل المناخي

عقدت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع وزارة البيئة والبنك الدولي والشركة الاستشارية المنفذة، في 23 تشرين الأول، جلسة تشاورية حول مسودة إشراك المواطنين في العمل المناخي. حيث هدفت الجلسة إلى مناقشة مسودة خارطة طريق إشراك المواطنين في العمل المناخي، والتي تم تطويرها بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، وسيتم تطويرها بصياغتها النهائية خلال الفترة المقبلة.

وجمعت الجلسة ممثلين عن القطاع الحكومي والمجتمع المدني وشركاء التنمية لمناقشة محتوى مسودة خارطة الطريق بما في ذلك الوضع الحالي والفرص والتحديات المتعلقة بتعزيز مشاركة المواطنين، إلى جانب مناقشة تشكيل فريق وطني لإشراك المواطنين لضمان شمولية واستدامة الجهود المناخية.

الأردن يحقق تقدمًا بنسبة 17٪ في تنفيذ برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين

أكد البنك الدولي أن الأردن أحرز تقدمًا بنسبة 17 في المئة في تنفيذ برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين والموجه نحو النتائج خلال الأشهر الستة الأولى من انطلاقه في 26 آذار 2024، والممتد حتى حزيران 2028. ويهدف البرنامج إلى تحسين تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، وتعزيز الشمولية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وشملت أبرز الإنجازات توسعة نظام السجل الطبي الإلكتروني ليغطي 55% من المرافق الصحية، وارتفاع نسبة التعيينات التنافسية في الخدمة المدنية إلى 69% بعد أن كانت صفرًا، إضافةً إلى مضاعفة استخدام منصة "حكيم" للرعاية الصحية الرقمية. كما تم إحراز تقدم في تعزيز الهوية الرقمية والمشاركة الإلكترونية وتحسين تبادل البيانات بين الجهات الحكومية.

لمزيد من التفاصيل: الأردن يحقق تقدمًا بنسبة 17٪ في تنفيذ برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين

التوسع في خدمات رعاية الأطفال لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة

انسجاماً مع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، عقد البنك الدولي، بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ووزارة التنمية الاجتماعية، جلسة تشاورية بتاريخ 4 آب 2025.

حيث جمعت الجلسة ممثلين عن أكثر من 20 جهة من المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الدوليين، بهدف بحث آليات عملية لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية أطفال ذات جودة عالية وتكلفة ميسورة، لا سيما في المناطق غير المخدومة. وركّز النقاش على حصر خدمات الدعم القائمة، وتحديد الفجوات، وتعزيز التنسيق المؤسسي بما يضمن دعماً أفضل للنساء العاملات والأسر ومزودي الخدمة.

تأتي هذه الجلسة ضمن مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، الذي تنفذه الحكومة الأردنية بدعم من البنك الدولي، ويهدف إلى معالجة أبرز التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية، بما في ذلك خدمات رعاية الأطفال، وظروف العمل، والنقل الآمن، والشمول المالي.

"الناقل الوطني": الأردن يقر الاتفاقية النهائية لحل أزمة المياه

وافق مجلس الوزراء، في تشرين الثاني 2025، على اتفاقية التمويل الجديدة لمشروع الناقل الوطني لتحلية ونقل المياه من العقبة إلى عمّان، والموقعة بين الحكومة ممثلة بوزارتي المياه والتخطيط ومجموعة من الجهات المانحة، في خطوة تُعد محورية لتعزيز الأمن المائي ودعم استدامة تزويد المياه في المملكة.

وتُعد هذه الاتفاقية محطة أساسية في استكمال ترتيبات الغلق المالي للمشروع، بما يضمن تأمين التمويل الكامل لتنفيذ أحد أكبر المشاريع الاستراتيجية في قطاع المياه، الذي يستهدف تحلية ونقل 300 مليون م³ سنوياً من العقبة إلى العاصمة عمّان، بما يلبي احتياجات السكان المتزايدة من مياه الشرب.

ويأتي هذا التطور ضمن مسار الإصلاحات الواردة في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، إذ يمثل المشروع استجابة مباشرة لتحديات ندرة المياه ومتطلبات النمو السكاني والاقتصادي، مع أثر اجتماعي واقتصادي سيشعر به المواطنون بشكل مباشر.

ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تحسين بيئة الاستثمار وخفض الكلف الاقتصادية للمياه، إلى جانب تعزيز الاستدامة المالية والبيئية للقطاع المائي في الأردن.

"الناقل الوطني" خطوة تمويلية تحسم مسار الأمن المائي الأردني

النقد الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الأردني إلى 2.9% في عام 2026

توقّع صندوق النقد الدولي أن يصل نمو الاقتصاد الأردني إلى 2.9% في عام 2026، وذلك وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويعكس هذا التقدير استمرار التعافي الاقتصادي مدفوعًا بزيادة النشاط في السياحة والصادرات الصناعية وتحويلات العاملين في الخارج.

وأشار التقرير إلى أن الأردن يواصل تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والاستدامة المالية، مؤكدًا أن هذه الإصلاحات تشكل عنصرًا رئيسيًا في دعم مرونة الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط.

صندوق النقد الدولي : اقتصاد الأردن حافظ على وتيرة نمو مستقرة رغم التحديات الإقليمية

التصنيف الأخضر في الأردن متاح للتشاور العام

يخطو الأردن خطوة مهمة نحو دعم الاستثمارات الخضراء وتحقيق أهداف المناخ من خلال تطوير أول تصنيف أخضر وطني. وهي مبادرة وطنية تهدف إلى إعداد إطار موحّد لتحديد الأنشطة الاقتصادية المؤهلة والصديقة للبيئة. ويسهم هذا التصنيف في توجيه رؤوس الأموال العامة والخاصة نحو مشاريع منخفضة الانبعاثات ومرنة مناخيًا، والحد من ممارسات التجميل البيئي، وتعزيز الشفافية وثقة المستثمرين.

للاطلاع على المسودة.

ولتقديم ملاحظاتكم من خلال الاستبيان الإلكتروني

موعد انتهاء التشاور: 30 تشرين الثاني 2025

ملاحظاتكم تهمنا!

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحًا. حيث تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مجال اهتمامكم وتحسين عملنا. وإننا ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية وسرية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

نافذة الشكاوى والاقتراحات

كما ندعوكم لمشاركة تجاربكم وشهاداتكم معنا، والتي ستساعدنا على النمو وإحداث تأثير إيجابي.